العدد (2173) السنة الثامنة - الأثنين (27) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

حالات وفاة بسبب الادمان .. خصوصا في كربلاء

عصابات المخدرات تتكاثر.. والصحة تنفي: مجرد تهويل إعلامي

متابعة/ المدى

تـزداد اهمية استذكار "اليوم العالمي لمكافحة المخدرات" مع الاتساع المضطرد لتعاطي المخدرات والاتجار بها على مدار خارطة العالم، إذ بات الجميع معرضاً لخطر انتشار هذه الآفة الاقتصادية والاجتماعية والصحية، بما في ذلك المجتمعات التي كانت توصف حتى وقت قريب بالمجتمعات النظيفة، مثل المجتمع العراقي.

يقول مدير البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات الدكتور مشتاق طالب ان انتشار تعاطي المخدرات في العراق ليس بالصورة التي تتناولها بعض وسائل الاعلام، مشيرا الى ان موضوع انتشار المخدرات في العراق بعد ٢٠٠٣ يتعرض الى تهويل كبير من قبل وسائل الاعلام.

ويضيف طالب ان وزارة الصحة، بالرغم من ذلك، مستمرة بتنفيذ مفردات برنامجها للتصدي لآفة المخدرات.

وكانت الجمعية العامة للامم المتحدة أقرت عام ١٩٨٧ تحديد يوم ٢٦ حزيران يوماً عالمياً لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وذلك تعبيراً عن عزمها على تعزيز العمل والتعاون لبلوغ هدف إقامة مجتمع دولي خال من إساءة استعمال المخدرات، وفي هذا السياق يقول طالب ان العراق يواصل التنسيق مع جميع دول العالم لدعم برامجه في مجال مكافحة المخدرات.

من جهتها تقول استاذة علم الاجتماع في جامعة بغداد فوزية العطية ان الحروب والظروف الاستثنائية التي مر بها المجتمع العراقي فتحت الأبواب أمام المخدرات.

وتقدم العطية صورة قاتمة عن علاقة المجتمع العراقي بالمخدرات في الظرف الراهن، مشيرة الى انتشار تعاطيها في المدارس والجامعات.

وكشفت الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات عن تزايد انشطة عصابات تهريب المخدرات، داخل العراق، مؤكدة أن آفة المخدرات والمواد ذات التأثير النفسي أصبحت عاملا آخر يضاف إلى طرق الموت العديدة التي تستهدف شريحة الشباب العراقي كل يوم وتنذر بتخلي البلد عن موقعه ضمن قائمة الدول الفتية، ودمارا آخر يزيد من أعباء الحكومة الجديدة.

وفي سابقة تعد الأولى من نوعها في بلد مثل العراق، أعلنت وزارة الصحة، وعلى لسان مدير برنامج مكافحة المخدرات، سيروان كامل، عن حدوث العديد من حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي المخدرات، وأغلبها وقعت في محافظة كربلاء، بعدها تأتي محافظات ميسان وبغداد وبابل وواسط، فيما سجلت الإحصائيات ورغم حداثتها وجود أكثر من ٦٠٣٧ متعاطيا للمخدرات وبنوعيات مختلفة في المحافظات كافة، تأتي في مقدمتها محافظتا كربلاء، التي سجلت ٦٧٩ متعاطيا، وميسان ٢٨٦، وفي بغداد وصل عدد المدمنين على المخدرات إلى ٧١٧، فيما سجلت مدينة كركوك ٢٤٠، مؤكدا أن مثل هذه الإحصائيات ما زالت غير دقيقة لاعتمادها مقارنة بالدول الأخرى وكذلك افتقارها للبيانات السابقة التي ظلت طي الكتمان بسبب سياسات النظام السابق وتعمده حجب مثل هذه المعلومات عن المجتمع الدولي، وخاصة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، والتي كانت جميع التقارير إلى وقت قريب تشير إلى خلو العراق من هذه المشكلة.

وعن أسباب تورط العراق مع المافيا العالمية المروجة للمخدرات، قال فلاح المحنة، أحد أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق إن ما خلفته الحرب من فوضى وانفلات أمني مريع، هيأ فرصة ذهبية لتجارة المخدرات الداخلية والخارجية مستفيدة من كثرة العصابات والجماعات المسلحة لتنشط حركة مافيا المخدرات وتجعل العراق محطة ترانزيت نحو دول الخليج ودول إقليمية أخرى، إضافة إلى تكوين سوق حرة داخلية نجم عنها تحويل مشكلة الإدمان من المسكرات والعقاقير المهدئة إلى المخدرات، وهناك دلائل تم الحصول عليها عن طريق استجواب عدد من المتاجرين بالمخدرات بعد إلقاء القبض عليهم في مناطق متفرقة من العراق، وهم من جنسيات مختلفة، تشير إلى تحول طريق الحرير القادم من شرق آسيا والمار عبر العراق، إلى طريق للمتاجرة بالمخدرات والسلاح والآثار العراقية وتهريب النفط المسروق، من قبل عصابات منظمة تخصصت في هذه الأعمال ولها ارتباطات واسعة مع العالم، بما في ذلك حكومات بعض الدول.

وأوردت تقارير حديثة لمكتب مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة، أن هناك ممرين رئيسيين نحو العراق، الذي تحول إلى مخزن تصدير تستخدمه مافيا المخدرات، مستفيدة من ثغرات واسعة في حدود مفتوحة وغير محروسة، فالعصابات الإيرانية والأفغانية تستخدم الممر الأول عبر الحدود الشرقية التي تربط العراق وإيران. أما مافيا تهريب المخدرات من منطقة وسط آسيا فتستخدم الممر الثاني الذي يسير عبر إقليم كردستان وصولا إلى أوروبا الشرقية إضافة إلى ذلك هناك الممرات البحرية الواقعة على الخليج العربي الذي يربط دول الخليج مع بعضها.

وأضافت التقارير أن العراق لم يعد محطة ترانزيت للمخدرات فحسب، وإنما تحول إلى منطقة توزيع وتهريب، وأصبح معظم تجار المخدرات في شرق آسيا يوجهون بضاعتهم نحو العراق، ومن ثم يتم شحنها إلى الشمال، حيث تركيا والبلقان وأوروبا الشرقية، وإلى الجنوب والغرب، حيث دول الخليج وشمال أفريقيا.

وعن تزايد أعداد المرضى المدمنين أكد الطبيب باسم دواد في مستشفى ابن رشد المستشفى الوحيد في العراق الذي يتولى علاج حالات تعاطي المخدرات والذي يعد من أكبر مؤسسات العلاج النفسي في العراق، ومقره بغداد أن "حالات تعاطي المخدرات ارتفعت أعدادها بعد عام ٢٠٠٣، ومعظم المتعاطين رجال يتناولون مواد مخدرة وعقاقير طبية كتلك التي تستخدم لتخدير المرضى في غرف العمليات ولتخفيف الآلام أن حالات الإدمان زادت بنسبة ٧٥٪.

ورغم أن هذا المستشفى كان يستقبل العديد من حالات الإدمان على المخدرات وحبوب الهلوسة في عهد النظام السابق، إلا أن الوضع العام للإدمان بات أكثر انتشارا من قبل، وأصبح منظر المراهقين والأطفال في الشوارع أكثر بشاعة، خاصة وهم يقومون بشم مواد مخدرة بدائية عالية السمية، مثل البنزين والتنر وغيرهما، وبات بعضهم، وبإرشاد جانحين كبار، يتعلم كيفية صنع مواد أخرى غير مألوفة تعطي نفس الأثر.

وبينما كان التعاطي يقف عند حدود عمرية بين ١٨.١٧ سنة، أصبح يشمل الآن فئات يعمر ١٤ عاما وربما أقل، وبالطبع تعد هذه إحدى نتائج تحول البلد إلى ساحة تعبث بها مافيا الجريمة. يضاف إلى ذلك أن وصلت الحال في العراق إلى قيام أول سوق علني لترويج المخدرات في بغداد، وتحديدا قرب ساحة التحرير ومنطقة البتاوين، وتحت مظلة الحرية والديمقراطية التي منحت لهذه التجارة الفاسدة شيوعا غريبا.

أطباء ومسؤولون وسماسرة عناصر شبكة البيع

تجارة جديدة في العراق: بائعو الاعضاء يقفون على أبواب المشافي

متابعة/ المدى

يخشى البعض الخضوع لعملية صغرى او مجرد حقنة عادية لكن هناك من يخضع لعملية فوق الكبرى ويمنح عضوا من اعضائه مختارا لسبب او لآخر .. قد يكون التبرع لأحد الاقارب او الاصدقاء لكنه يحمل سمة (بيع الاعضاء) حين يكون الفقر دافعا له وحين يدخل ضمن تجارة ليست جديدة تماما في العراق لكنها علنية حاليا وتحمل اسم (تجارة بيع الاعضاء).

قصة كليتين

لم يكن الشاب امجد ذو العشرين عاما يشكو من شيء سوى صداع بدأ خفيفا ثم بدأ يتفاقم وتبين ان سببه هو ارتفاع الضغط الشديد والذي لايتناسب مع سنه الغض.

جرى البحث عن اسباب ارتفاع الضغط فكانت الصدمة التي فاجأت والديه اذ تبين ان لديه عجزا كاملا في كليتيه وانه بحاجة ماسة الى عملية زرع كلى قبل ان يعجز العلاج عن انقاذه. تزاحمت الآراء والمقترحات على والده فهناك من نصحه بالسفر الى عمان او بيروت لوجود عناية طبية فائقة لكن الامر يحتاج الى متبرع جاهز يأخذه معه من العراق وينفق على كل تفاصيل سفره اضافة الى دفعه ثمن الكلية كما ان النفقات الطبية هناك باهظة الثمن – اذا كان متبرعا عن طريق البيع – وقال له آخرون ان الهند هي افضل مكان لإجراء مثل هذه العمليات لوجود متبرعين من الهنود الفقراء وانخفاض الكلفة عن بلدان اخرى تقدم نفس الخدمات لكن الامر يحتاج الى تفرغ يصل الى اشهر ريثما تنتهي فترة العزل الطبي التي تلي العملية وهي اخطر من العملية خشية تعرض المريض لابسط فايروس قد يسلمه الى الموت وهذا لا يتناسب حتما مع عمل الوالد الموظف الذي لا يمكنه ترك عمله كل هذه الفترة وهو مصدر رزقه الوحيد ولهذا السبب اختار الحل الثالث وهو اجراء العملية في العراق بعد ان سمع بوجود متعهدين و(وسطاء) ومتبرعين وتجارة كاملة تتم وفق مبدأ العرض والطلب كغيرها من التجارات.

نصحه الاطباء باختيار متبرع شاب للحصول على كلية ذات كفاءة تتناسب مع حالة ابنه، وبعد ان فعل كل ما بوسعه ماديا من التقديم على سلف حكومية وغير حكومية وبيع كل ما تمكن من بيعه من ممتلكات كقطعة الارض التي كان ينوي تركها لأولاده وسيارته الخاصة، بدأ رحلة البحث عن متبرع وقاده العارفون الى المتعهدين والوسطاء فحصل على اكثر من عرض اختارافضلها في شخص شاب في سن الثالثة والعشرين قال انه يمر باوضاع مزرية وسيضطر الى بيع كليته لانقاذ اهله من الفقر. بعد اجراء الفحوصات، حصل تطابق في الانسجة وتم تهيئة الشابين لعملية التبرع والزرع في وقت واحد، لكن ما لم يكن في حسبان اهل امجد ان يهرب الشاب المتبرع قبل اجراء العملية بساعات مع ما حصل عليه من مبلغ مقدما تاركا امجد في حالة اثارت هلع اهله اذ تم (تصفير) مناعته استعدادا لعملية الزرع وهنا صار عليه ان يظل معزولا في حجرته مرتديا كمامة والا يدخل عليه أي احد دون كمامة وتعقيم لحين الحصول على متبرع آخر.

خيوط اللعبة

تصور الاب انه سيفقد ابنه لكنه فوجيء بالعروض تنهال عليه قبل ان يغادر المستشفى من عاملين في المستشفى ذاتها اعتادوا على مواقف مشابهة يهرب فيها المتبرع ليهرعوا الى اهل المريض ويقدموا عروضهم التي تختصر الوقت بسبب اتصالاتهم الواسعة مع المتعهدين والوسطاء.

لم يكن الاب في موقف انتقاد ما يحصل من خروقات صحية في وضح النهار فهو مضطر الى الاستعانة بهم وبالفعل فقد (دبروا) له متبرعا من كركوك وكان لزاما عليه ان يتحمل اجور استقدامه الى بغداد واسكانه في فندق ثم مساعدته على تزوير اوراق رسمية يقوم بها متخصصون – عن طريق المتعهدين – تقضي باستخراج هوية مزورة لاحد اقارب المتبرع يحملها شخص آخر ينتحل تلك الشخصية لكفالة المريض حسب شروط المستشفى التي تنص على ضرورة موافقة اهل المتبرع على بيعه كليته.

الغريب ان العمليات الرسمية كلها تمت بسرعة البرق في اليوم التالي ما يدل على علاقة المتعهد بشخصيات حكومية تسهل له عمليات التزوير مقابل نسب من الاجور التي دلت على (حب الوالد لابنه) لكثرة ما ارهقته ماديا.

اخيرا، تم تهيئة الشاب الذي بدا عليه البؤس الشديد وتبين فيما بعد انه ينوي بيع كليته لينفق على ادمانه على الكحول!

طلب المتعهد ١٥ مليون دينار ثمنا للكلية ولم يستلم منها شيئا بناء على طلب والد المريض الذي خدع سابقا من قبل المتبرع الاول. تم الاتفاق على استلام المبلغ بعد اجراء العلمية وتبين ان المتعهد ياخذ اكثر من نصف المبلغ ويستغل قسما منه لتزوير الهويات وبالتالي لايبقى للمتبرع –الضحية – هو الاخر الا مبلغ قليل لايتناسب مع التضحية بعضو من اعضاء جسده!

اما بالنسبة لوالد المريض فقد اسعده حصول ابنه اخيرا على كلية ونجاح العملية لذا دفع بالاضافة الى اجور شراء الكلية مبلغا آخر للفندق الذي سيسكن فيه المتبرع حتى شفائه اضافة الى الادوية وهدايا اخرى عينية.

بهذه الطريقة يبيع البعض كليته كتلك الشابة (سناء) التي باعت كليتها عن طريق متعهد ايضا للحصول على مبلغ يمكنها من السفر الى سوريا للعمل فيها ولم يعرف احد في المستشفى ان كان لها اهل يوافقون على قرارها فالشخص الذي كفلها كان يحمل هوية مزورة دون شك!

آراء

الدكتور الجراح (ع، خ) المتخصص باجراء تلك العلميات علق على ما يحدث من بيع علني للأعضاء بانه يقوم بواجبه الطبي والانساني بانقاذ حياة مريض بحاجة الى كلية ولايهمه التفاصيل فالمهم عنده هو وجود متبرع مستوف لشروط التبرع رغم امتعاضه من تحول الامر الى تجارة ضحاياها الفقراء والمدمنون الذين يبحث عنهم المتعهدون في الاحياء الفقيرة ليلقوا لهم بالطعم الذي يسلب اعضاءهم مقابل مبالغ زهيدة.

من ناحيته، يحلو للمتعهد ابو محمود ان يصف مهنته بالانسانية ايضا لأنه ينقذ بواسطتها مريضا ودون ان تهمه التفاصيل ايضا رغم انها تشبه عملية استلاب وخداع واضحة مادام المتبرع مضطرا الى قبول أي مبلغ لحل ازمته المادية التي يستغلها المتعهدون والوسطاء ببراعة.

الشيخ احمد العاني ينظر للعملية من وجهة نظر دينية فيقول ان التبرع مباح ويحصل صاحبه على الثواب اذا لم يترتب على تبرعه بعضو من اعضائه ضرر صحي عليه اما بيع العضو فهو غير مشروع قطعيا – حسب العاني – حتى لو لم يترتب على ذلك ضرر صحي اذ لا يحق للفرد التلاعب والتصرف والاتجار به حتى في حالات الفقر الشديد.

وكانت تجارة بيع الاعضاء قد انتشرت في العراق منذ سنوات الثمانينات – حسب الدكتور سعد عبد الامير المتخصص في امراض المسالك البولية – وكان يتم التقاط المتبرعين من امام المستشفيات عبر مافيات متخصصة في هذا المجال.

وكان هناك منفذ آخر لتلك المافيات وهو معهد الطب العدلي الذي استفاد بعض العاملين فيه من الانفجارات والمواجهات المسلحة ليحصلوا على اعضاء – طازجة – ويقوموا ببيعها مباشرة الى شبكات بيع الاعضاء لأستغلالها وبيعها الى المرضى المحتاجين مقابل مبالغ كبيرة.

وينفي عبد الامير تعاون اطباء التشريح في المعهد في هذا الامر بل ينسبه الى بعض العاملين فيه فقط دون تحديد صفة عملهم!

من جهته، لا يعتبر المحامي صالح الدليمي التبرع بالاعضاء جريمة ولايجد لها عقابا قانونيا مادام الامر يتم طوعا خاصة وان قوانين جمعية نقل الاعضاء في منظمة الصحة العالمية التي تحارب الاتجار بالاعضاء وتطالب بان يكون التبرع مجانيا لمنع استغلال البؤس والشقاء الانساني لاتعترض على حصول المتبرع على النفقات التي يتكبدها جراء اقتطاع عضو من جسمه.

لذا يؤكد الدليمي على عدم متابعة بائعي الاعضاء قانونيا مالم يتقدم احدهم بشكوى يدعي فيها اجباره على منح عضو من جسده او اختطافه لهذا الغرض كما لم يتم رصد حالات مماثلة في المستشفيات وبالتالي لم تتم محاسبة تلك المستشفيات لوجود اطراف تجيد عملها بدقة فتجمع بين اهل المرضى والمتبرعين المعوزين ضمن عملية ظاهرها انساني وباطنها استغلالي.

قرى الحدود تدفع ثمن مناوشات تركيا وإيران مع المعارضة

متابعة/ المدى

تُجاور العراق دول تسعى منذ عقود الى حل المشكلة القومية في بلدانها بالطرق العسكرية.

ففي تركيا تخوض قوات الجيش التركي مواجهة مسلحة مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني منذ منتصف الثمانينات.

وما يُقال عن تركيا يصح على ايران التي تشن قواتها حربا ضد عناصر حزب الحياة الحرة الكردستاني.

ومن النتائج المأساوية لهذا الوضع ان المواطنين العراقيين من سكان القرى الحدودية في شمال وشمال شرق البلاد كثيرا ما يدفعون ثمن بقاء القضية القومية في تركيا وايران بلا حل. فراهم تُدمر وزرعهم يُحرق وحيواناتهم تُهلك بسبب القصف من قوات الجيش التركي تارة والجيش الايراني تارة والجيشين معا في احيان أخرى.

ورغم الجهود الدبلوماسية والمناشدات الانسانية ما زالت القرى الحدودية العراقية تتعرض للقصف المدفعي من الأراضي التركية والايرانية بدعوى ملاحقة المعارضة.

وكانت احدث حلقة في هذا المسلسل المفجع تعرض قضاء جومان شمال شرقي اربيل للقصف المدفعي الايراني يوم الثلاثاء الماضي.

وقال شهود عيان ان القصف الايراني الذي استهدف مناطق جبلية حدودية أوقع اضرارا مادية جسيمة.

الأمين العام لوزارة البشمركة في حكومة اقليم كردستان اللواء جبار ياور الذي استعرض الوضع الانساني المأساوي لسكان القرى المتأثرة بخرق الحدود سواء من جانب الطائرات التركية أو المدفعية الايرانية.

واكد اللواء ياور ان حكومة اقليم كردستان تتحرك في اطار صلاحياتها وعلاقاتها مع الأطراف ذات العلاقة لوقف القصف رغم ان سلامة الحدود هي من المهمات السيادية للحكومة المركزية في بغداد.

وجدد امين عام وزارة البشمركة مناشدة الحكومة العراقية بوصفها الجهة المسؤولة مباشرة عن تأمين سلامة مواطنيها حماية سكان القرى الحدودية بوصفهم اشد المتضررين بعمليات القصف عبر الحدود مع تركيا وايران.

ونوه مستشار رئيس الوزراء لشؤون اقليم كردستان عادل بروازي بتعاون الجانب التركي من خلال اللجنة المشتركة فيما وصف موقف الجانب الايراني بأنه غير متجاوب مؤكدا ان مطلب اللواء جبار ياور بتحرك اشد فاعلية من بغداد مطلب دستوري لأن الحكومة الاتحادية هي المسؤولة عن أمن الحدود.

المحلل السياسي اسعد العبادي دعا الى حل القضية القومية في تركيا وايران حلا سلميا ديمقراطيا لا سيما وان الحل العسكري اثبت عدم جدواه ضد مقاتلين يتحصنون في جبال المنطقة الوعرة.

واستبعد المحلل السياسي عدالت عبد الله هو الآخر ان ينعم سكان القرى الحدودية العراقية بالأمن طالما تستمر الحكومتان التركية والايرانية في نهج التعامل مع القضية القومية بمنطق القوة داعيا الى التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم.